أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001- 2014) على التشغيل والبطالة بالجزائر

أ. المومن عبد الكريم *

الملخص:

تعد محاربة البطالة والسعي إلى تحقيق التشغيل الكامل ضمن الأهداف الرئيسية المنوطة بسياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر منذ 2001. وتتمثل هذه السياسة في التوسع الهام في الإنفاق العمومي، لا سيما عبر مختلف برامج الاستثمار العمومي المنفذة أو الجاري تنفيذها إلى نهاية 2014، قصد تحفيز الطلب الكلي، ومن ثم تنشيط جهاز الإنتاج الوطني وتدعيم قدراته على تحقيق نمو قوي ومستديم، وبالتالي خلق المزيد من مناصب الشغل. ويهدف هذا المقال إلى محاولة تحليل أهم المؤشرات الخاصة بسوق العمل في الجزائر، والبحث في مدى التأثير الحقيقي لسياسة الإنعاش الاقتصادي ككل على محاربة البطالة.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنعاش، البرامج التنموية، سوق العمل، التشغيل، البطالة.

***Abstract* :**

The fight against unemployment and endeavour to reach full employment are among the main targets of the reflationary economic policy applied in Algeria since 2001. *This policy consists in important expansion of public expenditures* (*in particular by means of different public investment programs that had been carried out or in progress till the end of* 2014) *intending to stimulate global demand, and then boost the means of production by reinforcing their capacities to generate high and sustainable growth, and consequently more job creation. this article tries to analyse the main indicators of labour market in Algeria and examine the real impact that the overall reflationary policy had on fighting unemployment.*

***Keywords*:** *Reflationary policy, development programs, labor market, employment, unemployment.*

* أستاذ مساعد - أ- جامعة زيان عاشور – الجلفة.

مقدمة

قامت الجزائر منذ الاستقلال بعدة إصلاحات اقتصادية، سعياً منها لتحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة، ومعالجة مشكلة البطالة التي عرفت ارتفاع كبير في فترة التسعينات، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية آنذاك، وتعرض الاقتصاد الوطني للعديد من الأزمات (أزمة انخفاض أسعار النفط 1986، الأزمة السياسية والأمنية في التسعينات، أزمة ارتفاع الدين الخارجي)، ما حال دون تحقيق الأهداف المسطرة. ومع عودة ارتفاع أسعار النفط سنة 2000، دخلت الجزائر مرحلة جديدة ترتكز على إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال سياسة اقتصادية كينزية تعتمد بالدرجة الأولى على الرفع من الإنفاق الحكومي لدعم النمو والتشغيل، وخصصت مبالغ ضخمة لهذه البرامج، لذا تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم لبرامج سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، عن طريق تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها ورفع معدلات التشغيل، وتخفيض مستويات البطالة، وذلك انطلاقاً من إشكالية مفادها:

ما مدى انعكاسات برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر على التشغيل والبطالة ؟

وللإجابة على هذه التساؤل قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- **مفهوم وأهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي؛**
- **برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)؛**
- **انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل والبطالة بالجزائر(2001-2014).**

أولا: مفهوم وأهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي

اتبعت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة مالية توسعية ترتكز على زيادة الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي الاستثماري)، وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية، ومن تم تحقيق مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة.

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي: تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادية، وذلك بتبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص والعمومي، قصد تحفيز الإنتاج، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة[1].

2- أهداف سياسة الإنعاش الإقتصادي: وفقاً للوثيقة الرسمية التي أصدرتها

[1] محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة ورقلة، ورقلة، 2012، ص148.

رئاسة الحكومة، المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، فإنّ الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي[1]:

- تنشيط الطلب الكلي، ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الإقتصادية، وتغطية الإحتياجات الضرورية للسكان؛
- تحسين ظروف معيشة السكان، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية وتقوية وتطوير الخدمات العمومية.

3- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي: يمكن تحقيق الإنعاش الاقتصادي باستعمال الوسائل التالية[2]:

أ- وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب: يمكن استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد كمنح البطالة أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع؛
- الإنفاق العمومي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من الطلب على مختلف السلع والخدمات؛
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة،كحل لمشكلة البطالة وكطريقة لجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- تخفيض الضرائب التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد من ثمّ حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ب- وسائل تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة العرض: تهدف سياسة الإنعاش الاقتصادي بواسطة العرض إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات

---

[1] بن عيسى كمال الدين، "اثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر في 2001- 2014"، مداخلة المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الاستثمار العام وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، جامعة سطيف1، سطيف، 11و12مارس 2013، ص09

[2] عبد المجيد قدي،" المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 183.

أقل تكلفة وأكثر جاذبية، وتحقيق ذلك يتم بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

❖ تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص؛

❖ القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار.

4- شروط تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي: لكي نضمن فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي يجب توفر ما يلي[1]:

➢ يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة الاستثمار والإنتاج (مرونة للإنتاج بالنسبة للطلب)؛

➢ أن يكن الميل الحدي للإستيراد ضعيفاً، بمعنى أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة الاستيراد؛

➢ أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

ثانياً: برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر(2001- 2014)

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر إندرجت على المستوى الداخلي في الدعم، الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، وقد ترجمت هذه البرامج في:

1- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):** أقر هذا البرنامج في أبريل 2001، وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة(2001-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 212 مليار دج[2]. ويهدف إلى الحد من الفقر وخلق مناصب عمل، ودعم التوازن الجهوي والتنمية الريفية. والجدول رقم(01) الموالي يبين محتواه.

[1] محمد مسعي، المرجع السابق، ص 149.

[2] Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme, Algérie, 2004, P4.

جدول رقم (01): محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة : مليار دينار جزائري

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب المئوية
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.4	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،" تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001"، الدورة العامة العشرون، الجزائر، 2001، ص139.

يلاحظ من خلال الجدول أن توزيع الغلاف المالي للبرنامج والمقدر بـ 525 مليار دج، كان كالتالي[1]:

أ- الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: إن حصول قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على أكبر نسبة من المخصصات، يرجع إلى كون القطاع يساهم في خلق مناصب عمل مباشرة وأخرى غير مباشرة بشكل كبير، وقد وفر حوالي 148.800منصب عمل، منها 146000منصب عمل مؤقت و102800منصب عمل دائم، وذلك من إجمالي 850000 منصب عمل التي هدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة(2001- 2004).

ب- برنامج التنمية المحلية والبشرية: حاز على نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج، وزعت على ثلاثة فروع رئيسية. أولها برنامج التنمية المحلية الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج، وتوقع من هذا البرنامج استحداث حوالي 50750 منصب عمل، منها 9900 منصب عمل دائم خلال الفترة(2001-

[1] بوفليح نبيل، "دارسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الشلف، جانفي 2013، ص57.

2004). وبرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية حيث خصص له مبلغ 17مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية، والتي من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70000 منصب شغل دائم بتكلفة قدرها 7ملايير دج، ونشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفاً بـ 3ملايير دج، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة بـ3 ملايير دج، وأخيراً 3 ملايير دج لتأطير سوق العمل[1]. وبرنامج تنمية الموارد البشرية حيث خصص له حوالي 90.2مليار دج، ويتوقع منه استحداث حوالي 13680 منصب عمل[2].

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005- 2009): يهدف إلى وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليص من البطالة[3]. ويعتبر برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته التي بلغت 4203 مليار دج، وقد تم توزيعها كما هو موضح في جدول التالي:

الجدول رقم(02): البرنامج التكميلي لدعم النمو و المخصصات المضافة(2005-2009)

الوحدة : مليار دينار جزائري

البرامج / السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
مخطط الإنعاش الاقتصادي	1071	/	/	/	/	/	1071
البرنامج التكميلي لدعم النمو	/	1273	3341	260	260	260	5394
برنامج الجنوب	/	/	250	182	/	/	432
برنامج الهضاب العليا	/	/	277	391	/	/	668
تحويلات حسابات الخزينة	/	227	304	244	205	160	1140
المجموع العام	1071	1500	4172	1077	465	420	8705
قروض ميزانية الدفع	/	862	1979	2238	2299	1327	8705

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005- 2009) انظر الموقع الالكتروني: www.cg.gov.dz

[1] Plan de la reliance économique, les composantes du programme, Septembre 2001 à Décembre 2003, Algérie, 2003, P9.

[2] طيبة عبد العزيز، تقرورت محمد، "انعكاسات برنامجي دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر"، مداخلة ملتقى حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001- 2014، جامعة البويرة، البويرة، 11و12نوفمبر2014، ص07.

[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 31.

نلاحظ من بيانات الجدول أن هناك برنامجين بالإضافة للبرنامج التكميلي لدعم النمو وهما:

أ- برنامج تنمية الجنوب: يعني هذا البرنامج بتنمية الولايات التالية: ادرار و الأغواط و بسكرة و بشار، تمنراست و ورقلة و إيليزي و الوادي و غرداية، وقد تم تخصيص له غلاف مالي قدره 432 مليار دج، و أهم محاوره تحسين مستوى المعيشة، والتنمية الاقتصادية[1].

ب- البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا: وقد تم التخصيص لهذا البرنامج غلاف مالي معتبر قدره 668 مليار دج، وشأنه شأن البرنامج المقرر لولايات الجنوب، يأخذ في الحسبان الخصوصيات الجغرافية وتحقيق التنمية المحلية.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014): إن برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014) يمثل تصورا لنفقات بمبلغ 21.214 مليار دج[2]. تم توزيعها حسب الجدول رقم (03) التالي:

جدول رقم (03): توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

	القيمة:مليار دج	النسبة %
التنمية البشرية	10122	49,59
المنشات الأساسية	6448	31,59
تحسين الخدمة العمومية	1666	8,16
التنمية الاقتصادية	1566	7,67
مكافحة البطالة	360	1,76
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1,22
المجموع	20412	100

المصدر: ضيف أحمد، "اثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر"، مداخلة ملتقى سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامعة البويرة، البويرة، 11و12نوفمبر2014، ص11.

[1] صالح صالحي، "تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة (2001-2014)". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، جامعة سطيف1، سطيف، 2013، ص15-16.

[2] Service de première ministère, annexe a la déclaration de politique générale, Algérie, 16 octobre 2010, pp 42-45.

من خلال الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج نلاحظ بأنه ركز على الأهداف التالية:

أ- التركيز على التنمية البشرية باعتبارها ركيزة أساسية لهذا البرنامج: حيث خصص 852 مليار دج لقطاع التربية، و868 مليار دج لقطاع التعليم العالي، و178 مليار دج للتكوين والتعليم المهنيين. كما تم تخصيص 3700 مليار دج لقطاع السكن من اجل إنجاز مليوني مسكن، و619 مليار دج لقطاع الصحة [1].

ب- التركيز على المنشآت الأساسية وقطاع الأشغال العمومية: والذي خصصت له نسبة 31.59% من حجم البرنامج الإجمالي، حيث خصصت منه 3132 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية. و2816 مليار دج لقطاع النقل، و500 مليار دج لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة[2].

ج- تحسين الخدمة العمومية: خصصت لهذا البند نسبة 8.16 % من حجم البرنامج، وزعت كالتالي، أكثر من 50% من هذه المخصصات للجماعات المحلية، و22.75% لقطاع العدالة، و17.71% لقطاع المؤسسات المالية ولقطاع التجارة 2.34 %، أما قطاع إدارة العمل فيستفيد من 3.36% [3].

د- المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية: مثل 7.67 % من حجم البرنامج الإجمالي، كما تم التركيز على قطاع الفلاحة والذي خصص له أكثر من 63% من مخصصات دعم التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى نسبة 25.54% لأجل تحديث المؤسسات العمومية، وكذا نسبة 6.39% لأجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[4].

ه- البرنامج لم يغفل ملف البطالة: خصصت لهذا البند نسبة 1.76% من البرنامج الإجمالي لأجل مكافحة البطالة، وذلك من خلال إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، وكذا استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة[5].

و- برنامج دعم البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال: حيث خصصت له 250 مليار دج، حيث تم تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي

---

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء، المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014، المنعقد يوم الاثنين 10 جمادى الثانية 1431 هـ الموافق لـ 24 ماي2010، الجزائر، 2010، ص02.

[2] بن دعاس زهير، "سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية، حالة الجزائر(2001- 2014)"، مداخلة المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها علة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001-2014)، جامعة سطيف1، سطيف، 11و12مارس2013، ص19.

[3] بيان اجتماع مجلس الوزراء، المتضمن برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014، المرجع السابق، ص03.

[4] نفس المرجع، ص03.

[5] عثماني أنيسة، المرجع السابق، ص11.

و50 مليار دج للتجهيزات و100 مليار دج للحكامة الالكترونية[1].

ثالثاً: انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل والبطالة بالجزائر

تهدف برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى إعادة تمويل العجلة الاقتصادية، مما يؤدي إلى إنشاء مناصب عمل من خلال دعم القطاعات الاقتصادية المولدة للشغل.

1- إنعكاسات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على مستويات التشغيل: يتوقف تقييم انعكاسات البرنامج على التشغيل في مدى استحداث مناصب الشغل خلال هذه الفترة والموضحة في جداول رقم (04) التالية.

جدول رقم (04): نسب التشغيل و البطالة خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

السنة	2001	2003	2004
نسبة النشاط (%)	41	39.8	42.1
نسبة التشغيل (%)	29.8	30.4	34.7
نسبة المشتغلين (%)	72.7	76.3	82.3
توزيعهم حسب قطاع النشاط			
الفلاحة (%)	21.06	21.13	20.74
الصناعة (%)	13.82	12.03	13.60
البناء والأشغال العمومية (%)	10.44	11.97	12.41
التجارة والخدمات التجارية (%)	54.68	54.87	53.25

المصدر: من إعداد الباحث انطلاق من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

يظهر من خلال الجدول أعلاه، أن سنة 2004 عرفت أكبر زيادة في نسب التشغيل لهذه الفترة، والتي عرفت تطوراً منتظماً، حيث انتقلت من 72.7% سنة 2001 إلى 82.3% سنة 2004. كما يلاحظ أيضا أن أكبر نسب استحداث مناصب الشغل كانت في قطاع التجارة والخدمات التجارية بـ 54%، ثم يليه قطاع الفلاحة بـ 21%، وكلا القطاعين يمتازان بمناصب عمل غالبيتها مؤقتة. أما نسبة مشاركة بقية القطاعات في استحداث مناصب شغل فإنها تبقى ضعيفة، خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل نسبة 12%، والقطاع الصناعي الذي سجل نسبة 13%، وحسب الحصيلة فقد سمح هذا البرنامج بإحداث 728666 منصب، موزعة كما هو

[1] بن دعاس زهير، المرجع السابق، ص20.

موضح في الجدول رقم(05) الموالي.

جدول رقم (05): مناصب الشغل المحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).

القطاعات	مناصب الشغل الموفرة	النسبة المؤوية %
الفلاحة والصيد البحري	273976	60.37 %
السكن والعمران	83805	50.11 %
التربية، التكوين المهني،التعليم العالي والبحث العلمي	64661	87.8 %
الري	48166	61.6 %
أشغال عمومية	36033	95.4 %
مساعدات وحماية اجتماعية	34197	69.4 %
منشات إدارية	19381	66.2 %
منشات شبابية وثقافية	17331	38.2 %
طاقة	11250	54.1 %
صحة	11028	51.1 %
اتصالات	10253	41.1 %
بيئة	5182	71.0 %
صناعة	2119	29.0 %
نقل	1744	240.%
دراسات ميدانية	408	06.0 %
المجموع	**728666**	**100 %**

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)"، ص8.
مأخوذ من موقع الإنترنت التالي: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relance.htm

إن مناصب اشغل المستحدث خلال الفترة (2001- 2004)، ترجع إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وقد بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية حوالي 4.8%، وهو أعلى من ما قد حقق في الفترة (1995-2000) والذي بلغ 3.2%، وهذا راجع إلى زيادة المشاريع والاستثمارات خارج قطاع المحروقات. وتحقق كنتيجة لتطبيق هذا البرنامج حوالي 728666منصب منها

457500منصبا دائما أي 63%، و 27116منصب مؤقت أي 37%، ويمكن أن نلمس الأثر الذي أحدثه البرنامج على مستوى معدلات البطالة، من خلال جدول رقم (06) التالي:

الجدول رقم(06): تعدد العاطلون ومعدل البطالة خلال الفترة (2001-2004)

السنة	2001	2002	2003	2004
العاطلون بالملايين	2.58	2.41	2.078	1.672
معدل البطالة	27.30	25.70	23.72	17.70

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديون الوطني للإحصائيات ONS

من الجدول رقم (06)، نلاحظ أنّه خلال الفترة (2001-2004) سجلت معدّلات البطالة تراجعاً محسوساً، حيث سجل عدد البطّالين سنة 2001 بحوالي 2.58مليون عاطل عن العمل، أما في سنة 2004 فقدر عدد البطالين بحوالي 1.672 مليون عاطل عن العمل، مسجلة تراجعا قدره 406736 مقارنة بسنة 2003.

2- انعكاسات برنامج دعم النمو (2005-2009) على مستوى التشغيل: يمكن ملاحظة أهم انعكاسات هذا البرنامج من خلال مناصب الشغل المستحدثة حسب كل قطاع من خلال جدول رقم(07) الموالي.

الجدول رقم (07): نسب التشغيل و البطالة خلال فترة برنامج دعم النمو (2005-2009)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة النشاط (%)	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4
نسبة التشغيل (%)	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
نسبة المشتغلين (%)	84.7	87.7	86.2	88.7	89.8
توزيعهم حسب قطاع النشاط					
الفلاحة (%)	17.16	18.15	13.62	13.69	13.11
الصناعة (%)	13.16	14.25	11.96	12.48	12.61
البناء والأشغال العمومية (%)	15.07	14.18	17.73	17.22	18.14
التجارة والخدمات التجارية (%)	54.61	53.42	56.69	56.61	56.14

المصدر: من إعداد الباحث انطلاق من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب التشغيل في الفترة (2005 - 2009) في تزايد مستمر، كما يتبين لنا الأثر الإيجابي لبرنامج دعم النمو على حجم العمالة المشتغلة، والتي تولد عنها زيادة في الطلب الكلي ، لكنه لم يؤدي إلى زيادة في تشغيل الجهاز الإنتاجي المحلي، بل استفادت منه اقتصاديات بلدان أخرى بشكل كبير، مثلما يؤكد ذلك حجم الواردات من السلع والخدمات الذي بلغ قيمته حوالي 50 مليار دولار سنة 2008، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 191.3% مقارنة بسنة 2005 [1]. أما عن مناصب الشغل المستحدث فهي مسجلة في جدول رقم (08) الموالي.

الجدول رقم (08): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005- 2009)

التعيين	المناصب المستحدثة
أ- مناصب الشغل التي استحدثتها الإدارات و المؤسسات العمومية	
1- مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الاقتصادية- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري مؤسسات أخرى)	571797
2- مناصب الشغل التي استحدثت لدى الوظيف العمومي	675947
3- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	666510
4- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك(حارج إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج إطار الفلاحة)	155110
5- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل	225353
6- ترتيب المساعدة على الادماج المهني	441914
7- مناصب الشغل التي استحدثت في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)	428613
المجموع أ	3166374

[1] Services Du Premier ministre, Op.cit, P10.

ب- مناصب الشغل الدائة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	
مناصب الشغل التي استحدثت في إطار تراتيب(التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة مناصب الشغل المأجورة- - ذات المبادرة المحلية)	1865318
المجموع ب	1865318
المجموع العام	5031692

Source: Services Du Premier ministre, Annexe A La Déclaration De Politique Générale, Algérie, 16 octobre 2010, P18.

من خلال ملاحظة البيانات الإحصائية في الجدول فإننا نستخلص أن مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة، انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات التي أخذت النصيب الأكبر في توفير وليس(خلق) مناصب شغل، حيث قدرت بـ 3166374 منصب شغل بنسبة تقارب 70%. أما القسم الثاني فهي مناصب استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت بـ 1865318 منصب شغل بنسبة تقارب 30%، وهو ما ساهم في التدني التدريجي لنسب البطالة، كما هو موضح في جدول رقم (09) الموالي.

جدول رقم(09): تعدد العاطلون ومعدل البطالة خلال الفترة (2005-2009)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
العاطلون بالملايين	1.448	1.241	1.375	1.170	1.072
معدل البطالة	15.30	12.30	13.80	11.30	10.20

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديون الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ من خلال الجدول رقم(09)، إنه في إطار برنامج دعم النمو(2005-2009) قد عرف تعداد البطالين انخفاضا على المستوى الوطني، حيث انتقل من 1.448مليون شخص في سنة 2005 إلى 1.072مليون شخص في سنة 2009.

2- **انعكاسات تطبيق البرنامج الخماسي (2010-2014) على مستوى التشغيل في الجزائر:** يمكن إبراز أثر هذا البرنامج الخماسي على مستوى التشغيل والبطالة، من خلال المناصب المستحدثة والموضحة في جدول رقم(10) الموالي.

الجدول رقم(10): نسب التشغيل و البطالة خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة النشاط (%)	41.7	40.0	42.0	43.2	40.7
نسبة التشغيل (%)	37.6	36.0	37.4	39.0	36.4
نسبة المشتغلين (%)	90.0	90.0	89.0	90.2	89.4
توزيعهم حسب قطاع النشاط					
الفلاحة (%)	11.67	10.77	09.0	10.6	08.8
الصناعة (%)	13.73	14.24	13.1	13.0	12.6
البناء والأشغال العمومية (%)	19.37	16.62	16.6	16.6	17.8
التجارة والخدمات (%)	55.23	58.37	61.6	59.8	60.8

المصدر: من إعداد الباحث انطلاق من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

خلال سنة 2014 بلغ إجمالي السكان المشتغلين 10239000 شخص، أي بنسبة 26% من إجمالي السكان و89.4% من إجمالي قوة العمل، وتشكل اليد العاملة النسوية 16.8% من إجمالي المشتغلين أي 1722000 مشتغلة. وهذا التطور في نسب التشغيل راجع لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة خلال هذا البرنامج، وهو ما تعكسه نسب التشغيل من خلال القطاعات، حيث يلاحظ إنّ النسبة المهيمنة على اليد العاملة هي قطاع التجارة والخدمات والإدارة العمومية، و الذي يمثل في المتوسط اكبر من 50%، ولا يعتبر هذا القطاع قطاعا منتجا للقيمة المضافة وانما مساعدا فقط للقطاعات الإنتاجية (الفلاحة والصناعة)، ويأتي بعد هذا القطاع مباشرة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يمثل في المتوسط اكبر من 15%، ونعلم بان هذا القطاع ممول بالكامل من طرف الدولة، وبالتالي مناصب الشغل تبقى مهددة بالزوال في حالة حصول عجز مستمر في الميزانية العامة للدولة، ومنه تفاقم ظاهرة البطالة. والتي بدورها عرفت تذبذ مستمر في معدلاتها وهذا ما يوضحه الجدول رقم(11) الموالي.

جدول رقم(11): تعدد العاطلون ومعدل البطالة خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	العاطلون بالملايين	معدل البطالة	ذكور%	إناث%
2010	1.076	10.00	8.10	19.10
2011	1.092	10.00	8.40	17.20
2012	1.253	11.00	9.60	17.00
2013	1.175	9.70	8.30	16.30
2014	1.214	10.6	9.20	17.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديون الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدول نلاحظ إنه خلال الفترة(2010-2014) فقد بلغ عدّد البطّالين لسنة 2010 حوالي 1.076مليون شخص بمعدّل 10% مقابل 1.092مليون شخص خلال سنة 2011 وبمعدّل 10%. أمّا سنة 2014 فقدر عدد العاطلين بـ1.214مليون شخص، فسجلت نسبة 9.2% لدى الذّكور و17.1% لدى الإناث، وبهذا بلغتْ نسبة البطالة 10.6% على المستوى الوطني[1]، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بسنة 2013. ولقد تبيّن أن نسبة البطالة لدى الإناث استمرت في الانخفاض، حيث تراجعت من 19.10% إلى 17.10% ما بين سنتي 2010 و2014.

الخاتمة:

من خلال تقييم برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي، وجدانا بأنها حققت زيادة في مناصب الشغل، إلا انه مقارنة بالمبالغ الضخمة المنفقة تبقى مناصب الشغل هذه ضئيلة جدا. كما استنتجنا بأن هذه البرامج لم يكن لها تأثير مقبول على الرفع من معدل النمو الاقتصادي الذي يبقى منخفض جداً، مقارنة بحجم الاستثمارات العمومية المطبقة، وحجم الإنفاق الحكومي المخصص لهذه البرامج، كما وجدنا بأنه لا توجد علاقة واضحة و منطقية بين النمو الاقتصادي و معدل البطالة، وهذا لان مناصب العمل المتاحة لا تتوافق مع معدل النمو الاقتصادي المحقق، وهذا ما يجعل هذه المناصب آيلة للزوال. كما استنتجنا بأنه لا يزال قطاع الخدمات والإدارة العمومية المهيمن على استقطاب اليد العاملة مقارنة بقطاع الفلاحة والصناعة، وهذا ما يجعل إنتاجية اليد العاملة ضعيفة، وبالتالي لا تساهم في رفع

1 ONS, "Activité, Emploi et Chômage En Septembre 2015 ", Données Statistiques n° 726, Algérie, Décembre 2015, p1.

النمو الاقتصادي.

و رغم التحديات تبقى الجزائر من البلدان التي تسعى بكل جهد إلى النهوض بالاقتصاد الوطني من أجل الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن الجزائري و تصون كرامته بتوفير منصب شغل محترم لكل فرد.

المراجع:

1) بن دعاس زهير، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية، حالة الجزائر(2001- 2014)، مداخلة المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها علة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة(2001- 2014)، جامعة سطيف1، سطيف، 11و12مارس2013.

2) بوفليح نبيل، دارسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الشلف، جانفي 2013.

3) محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد العاشر، ورقلة، 2012.

4) عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

5) صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن للفترة (2001-2014). مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد13، جامعة سطيف1، سطيف، 2013.

6) ضيف أحمد ، "اثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر"، مداخلة ملتقى حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001- 2014، جامعة البويرة، البويرة، 11و12نوفمبر2014.

7) وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي(دراسة تطبيقية لنموذج التنمية الاقتصادية)"، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010.

8) ONS, Activité, Emploi et Chômage au 4ème Trimestre 2013, Données Statistiques n°653, Algérie, Décembre 2013.

9) ONS, "Activité, Emploi et Chômage En Septembre 2015 ", Données Statistiques n° 726, Algerie, Décembre 2015.

10) Plan de la reliance économique, les composantes du programme, Septembre 2001 à Décembre 2003, Algérie, 2003.

11) Services du chef du gouvernement, Le plan de la reliance économique 2001 - 2004, les composantes du programme, Algérie, 2004.

12) Services Du Premier ministre, Annexe A La Déclaration De Politique Générale, Algérie 16 octobre 2010.